

العنوان:	الأبعاد المكانية للتنمية العمرانية في منطقة المرج الكبرى وخصائصها الاقتصادية
المصدر:	مجلة العلوم والدراسات الإنسانية
الناشر:	جامعة بنغازي - كلية الآداب والعلوم بالمرج
المؤلف الرئيسي:	عثمان، عثمان الناجي
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	76 - 94
رقم MD:	762764
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التنمية العمرانية، الجوانب الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، التخطيط العمراني، المحلات التجارية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/762764

الأبعاد المكانية للتنمية العمرانية في منطقة المرح الكبرى وخصائصها الاقتصادية

د. عثمان الناجي عثمان

كلية الآداب والعلوم - المرح

المخلص

تطرق الباحث في هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية في منطقة المرح الكبرى، و النمط العمراني السائد وعلاقة العمران بالتنمية الاقتصادية، حيث لوحظ تأثر أنماط العمران في منطقة الدراسة بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ظهرت أثارها في توزيع مراكزه وخصائصه المختلفة، وتشمل هذه العوامل السطح والمناخ والتربة وموارد المياه والنشاط الزراعي والعوامل التاريخية والاقتصادية، كما تتصف المحلات العمرانية في منطقة الدراسة بقلتها وضآلة أحجامها السكانية ويتباين متوسط التباعد بين المحلات العمرانية بحكم اتساع مساحة الأراضي الزراعية، كما يتصف العمران الريفي بثلاثة أنواع هي النمط الخطي ونمط المساكن المنتشر والنمط المتباعد، وتعد مدينة المرح أكبر المراكز العمرانية الحضرية في الإقليم يتركز فيها أكثر من 66% من جملة سكان الإقليم، كما أن نمو العمران وامتداده بوجه عام تأثر بمساحة الأراضي الزراعية، وأن أغلب العاملين في الأنشطة الاقتصادية داخل العمران الحضري يعملون في النشاط الخدمي.

مقدمة

تعد التنمية الاقتصادية بوجه عام والعمرانية بوجه خاص من الأهداف التي تسعى كثير الدول لتحقيقها بشتى السبل والمجالات، وبأقصى الطاقات الممكنة لزيادة الدخل القومي، ولرفع من مستوى معيشة الفرد. وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية : بأنها العملية المرسومة لتتقدم المجتمع كله اجتماعيا وعمرانيا واقتصاديا، والمعتمدة بأكثر قدر على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (مدحت جمال، 2007، ص 3)، وتعني التنمية من وجهة نظر الجغرافيا : أنها أفضل السبل لاستغلال موارد المكان أو الإقليم لتحقيق رفاهية سكانه، ولاشك أن دراسة التنمية الإقليمية أكثر ارتباطا بالدراسات الجغرافية، فدراسة الإقليم هي في جوهرها دراسة جغرافية بشقيها الطبيعي والبشري، وأهداف التنمية لا بد أن تتوافق مع إمكانيات الإقليم الطبيعية والبشرية.

هدف البحث:

إذا كان النشاط العمراني ليس بجديد في منطقة المرح الكبرى حيث إن له وجودا بالفعل، فما طبيعة هذا الوجود؟ وبما أن منطقة المرح تدخل بوصفها وحدة طبيعية في إطار تخطيطي أكبر هو إقليم الجبل الأخضر، وهي تملك قدرا من الموارد يمكن أن يجعلها تسهم بدور أكثر فعالية في الاقتصاد المحلي والقومي إذا أحسن استغلالها، يهدف البحث إلى التعرف على العوامل الطبيعية والبشرية ودورها في التنمية العمرانية، ومعرفة النمط العمراني السائد وتوزيعه، وإيجاد حلول لمشكلات محاور التنمية العمرانية. وانطلاقا مما سبق يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي العوامل الجغرافية التي أثرت في العمران بمنطقة الدراسة؟
- ما هي أنماط العمران في منطقة الدراسة؟
- ما هي المشكلات التي تواجه العمران في منطقة المرح؟ والمقترحات التي يمكن أن تسهم في استغلال هذه المنطقة وتحويلها إلى منطقة متميزة عمرانيا تدعم التنمية الاقتصادية بالمنطقة؟.

منهجية الدراسة:

اقتضت الدراسة تبعا لطبيعة البحث للمزج بين أكثر من منهج فقد استخدم المنهج الإقليمي في دراسة إمكانات التنمية العمرانية بهدف التعرف على الموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، كما استخدم المنهج التاريخي في التعرف على المراحل التاريخية لتطور المحلات العمرانية من منظور زمني ومكاني، كما استخدم المنهج المقارن في إبراز الفروق في حجم المحلات العمرانية، كما تنوعت أساليب الدراسة ما بين الأسلوب الكمي والعرض الكارتوغرافي، وركز الباحث في أسلوب دراسته الميدانية على المقابلات، وعلى أسلوب العينة (دراسة الحالة case study) نظرا لاتساع منطقة الإقليم

الدراسات السابقة:

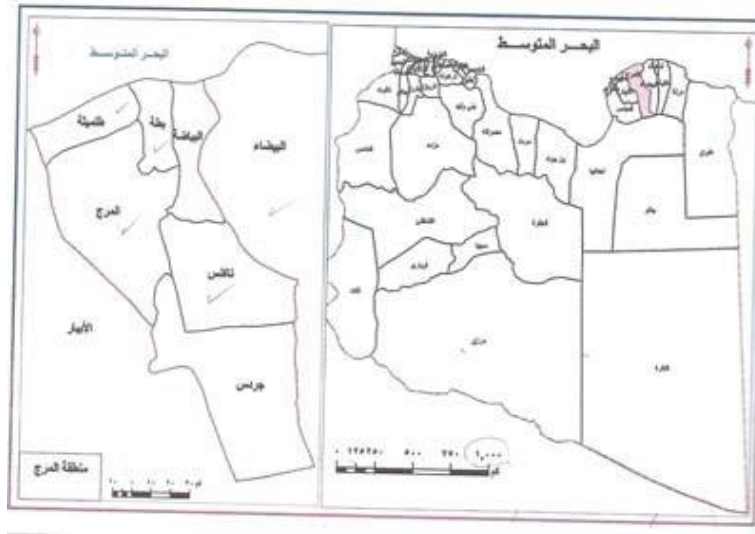
قبل البدء في هذه الدراسة التطبيقية كان من الضروري الاطلاع مما كتب في هذا الموضوع بوجه خاص، أو عن منطقة الدراسة بوجه عام ومنها: مؤسسة دوكسيادس اليونانية 1964، التي اهتمت بدراسة استعمالات الأرض في بعض مناطق الدراسة، ودراسة مختار بورو 1968، التي اهتمت بدراسة التربة في منطقة المرح، وتعد هذه الدراسات من أوائل ما كتب عن منطقة الدراسة بوجه عام، كذلك دراسة فوزي الأسدي عن التركيب الداخلي لمدينة المرح 1975، ودراسة سعد ملطي 1975 عن المناخ في إقليم المرح، بالإضافة إلى بعض الرسائل العلمية الجغرافية، مثل رسالة عثمان الناجي عن النمو السكاني بمنطقة المرح 2003، ورسالة الطلحي (2004) عن خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية بإقليم المرح، كذلك بعض الكتب مثل كتاب: الجماهيرية دراسة جغرافية (تحرير، إبولقمة، والقزيري، 1995)، وكتاب التحضر. في ليبيا، (تحرير سعد القزيري)، وكتاب جغرافية ليبيا البشرية للمهدوي 1990.. ومن خلال ما تقدم من الدراسات عن منطقة الدراسة، يلاحظ أنها إما أنها دراسات عامة أو أشارت إلى منطقة الدراسة في موضوعات أخرى غير العمران، وتأتي هذه الدراسة لتبرز عمقا أشمل في تناول منطقة المرح عمرانيا من حيث معرفة أثر العوامل الجغرافية في نمو وتوزيع العمران والمشكلات التي تعترض النمو العمراني بها، إضافة إلى وضع للمقترحات والتوصيات التي تساعد على استغلال أراضي منطقة الدراسة عمرانيا.

الخصائص الجغرافية لإقليم الدراسة:

كفي لا تكون الدراسة نظرية فقط وقع الاختيار على منطقة المرح لتكون مجالا لتطبيق الدراسة وقد اختيرت هذه المنطقة لكونها من أهم المناطق الزراعية في ليبيا وأهميتها القومية، وتعرضت للعديد من التغيرات بعد أن ضربها زلزال 1963، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمنطقة واتساع مساحتها مما جعلها تظم بيئات جغرافية وعمرانية مختلفة لكل منها خصائصها وانعكاساتها على التنمية العمرانية.

تقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض 32 و32.50 درجة شمالا، وخطي طول 20.20 درجة و21.45 درجة شرقا، بمساحة تصل 10.000 كيلو متر مربع وفقا للحدود الإدارية لسنة 1992 تشكل نحو 0.6% من مساحة ليبيا. وتحتل منطقة الدراسة الجزء الشمال الغربي للجبل الأخضر الشكل (1) يحدها من الغرب المنحدر الأول للجبل الأخضر عند وادي الباكور حتى الحدود الإدارية لمحلة البيضاء من الشرق، ومن الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب حدودها غير واضحة لتدخل الصحراء عند منطقة سيدي الصادق الريفية. هذا الموقع جعلها تمثل حلقة وصل بين إقليم سهل بنغازي في الغرب وإقليم الجبل الأخضر في الشرق، أما محلات وقرى منطقة المرح فتربط معا بشبكة من الطرق الرئيسية والثانوية، أهمها الطريق الرئيسي المرح - بنغازي. أما سكانيا فلم تتعد نسبة سكان الإقليم 4% من إجمالي سكان ليبيا طبقا لنتائج آخر تعداد صدر في ليبيا سنة 2006.

شكل (1) موقع منطقة المرح الكبرى بالنسبة لليبيا



المصدر إعداد الباحث اعتمادا على: الأطلس الوطني، ومجلس تخطيط المرح 2010.

العوامل المؤثرة في توزيع العمران:

تأثر العمران في منطقة المرح بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ظهرت آثارها في توزيع مراكزه وخصائصها المختلفة وتشمل هذه العوامل ظاهرات السطح والمناخ والتربة وموارد المياه والنشاط الزراعي والطرق والعوامل الاجتماعية والتاريخية.

- أول ما يلاحظ على العمران في منطقة الدراسة هي القيود التي وضعتها ظاهرات السطح في الجبل الأخضر. بوجه عام على امتداده، بحيث جعلته ملازما لامتداد الأراضي السهلية والأحواض، فالعمران هنا مرتبط بدرجة أساسية باتساع السهل ومساحة الحوض، وتشير الدراسات أن 79% من إجمالي عدد المحلات العمرانية تقع على ارتفاع اقل من 350 متر على سطح البحر، و19% من إجمالي المحلات تقع على ارتفاع يتراوح ما بين 350-600 متر، والنسبة الباقية تقع على ارتفاع أكثر من 600 متر، (تقرير المخططات العمرانية، إقليم بنغازي 2007)، لقد ساعد استواء السطح في المناطق السهلية في المرح وبطة والبيضاء والعيولية و فزوغه وتوفير البيئة الملائمة للزراعة على تركيز السكان وتجمع العمران في هذه المناطق والتي تستحوذ على أكثر من ثلاثة أخماس مساحة الأراضي الزراعية في الإقليم.

- يعد المناخ من العناصر المهمة المؤثرة طبيعياً في توزيع مراكز العمران و السكان والأنشطة الاقتصادية، وأن المطر من أهم عناصر المناخ المؤثرة في توزيع العمران، و بينت الدراسة الميدانية إن 89% من المحلات العمرانية في منطقة الدراسة تقع ضمن إقليم مناخ البحر المتوسط الذي يمتد من خط المطر 400 ملم شمالاً إلى خط المطر 200 ملم جنوباً، وبقية النسبة من عدد المحلات العمرانية تقع ما بين خط 200 ملم شمالاً إلى خط المطر 20 جنوباً، حيث أثرت الأمطار الشتوية على التجمعات العمرانية في حوض المرح للاستفادة منها في زراعة المحاصيل البعلية (الحبوب، الفاكهة)، كما يتضح اثر مناخ الإقليم في مظاهر العمران من حيث نوعيه المسكن وموارد البناء المستخدمة مثل الطوب الأسمنتي والأحجار البيضاء والأسقف الخرسانية التي تستخدم للحماية من البرودة ومياه الأمطار.
- يؤثر نوع التربة على أنماط العمران في منطقة الدراسة من خلال نوع استخدام الأراضي، فتنوع المحلات العمرانية على مناطق كبيرة ومساحات شاسعة في المرح وفرزوغه والعويلية وبطة نظراً لانتشار التربة الحديدية السليكاتية الحمراء وهي من أخصب الترب الزراعية في منطقة الجبل الأخضر عموماً، يجعل هذا خطة الاستقرار من نوع انتشار المساكن المتباعدة واستغلال الأراضي الزراعية في زراعة القمح والشعير والخضروات، ولذلك يحتل العمران في منطقة المرح أخصب الأراضي في ليبيا.
- لما كان الماء عصب الحياة لجميع الكائنات الحية فإن الماء يعتبر عاملاً مهماً في توزيع مراكز العمران البشري، أدى استغلال مصادر المياه (السطحية الجوفية) إلى التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية وانتشار المحاصيل الشتوية بشكل واسع، والتصريف المائي في الإقليم مصدره الرئيسي الأمطار التي تسقط في فصل الشتاء والتي ينتج عنها جريان الأودية موسمياً الأمر الذي ترتب عليه إقامة السدود المائية واستغلالها اقتصادياً وعمرانياً، ولهذا أغلب المراكز العمرانية نمت حول مصادر المياه بشقيها، أهمها مدينة المرح التي تقع على خزان جوفي في حوض المرح يبلغ مساحته 350 كم²، تهطل عليها أمطار تزيد على 400 ملم سنوياً.
- ويعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية في الإقليم وله ارتباط بتوزيع المراكز العمرانية، وأكثر من 80% من مساحة المنطقة أراضي زراعية لهذا ينتشر الاستخدام الزراعي للأراضي بشكل كبير وتتخذ المحلات العمرانية الريفية لنفسها عادة مواقع قريبة من الأراضي الزراعية.
- أسهمت الطرق بشكل واضح في استقطاب مراكز العمران وتوزيعها لسهولة الحركة و ونقل البضائع، بالإضافة إلى نشاط استصلاح الأراضي الزراعية الذي بدأ في منطقة المرح منذ السبعينيات من القرن الماضي، قد شجع هذا المسؤولين بالمنطقة على رصف مساحات كبيرة من الطرق لكبر مساحة الإقليم (10000 كم²) وحاجتها إلى ذلك لنقل الخدمات بمختلف أنواعها إلى المحلات العمرانية، وتؤثر الطرق تأثيراً غير عادي على مواضع المدن ومراكز الاستقرار البشري، فمثلاً مدينة المرح تقع على مجموعة من الطرق أو في نقطة متوسطة بين مناطق الاستغلال الاقتصادي ومجموعة الطرق الرئيسية.
- لعبت العوامل التاريخية دوراً واضحاً في الاستقرار البشري والعمراني في منطقة الدراسة، ومن الممكن التعرف على خصائص توزيع المراكز العمرانية في الإقليم بما تركته من آثار كمدن والقلاع والأبراج والمساكن بأنواعها عبر الفترات التاريخية المتعاقبة، فنتشر الآثار اليونانية والرومانية والإسلامية للمدن في منطقة المرح، وان الأحداث التاريخية والسياسية التي مرت بها ليبيا على وجه العموم حتى سنة 1969 أثرت بصورة واضحة على توزيع مراكز العمران في المنطقة، حيث توجد بعض الفروع الإدارية ذات منشأ يوناني مثل

بارشي^(*) (المرج) وطمليثة، وفي عهد الفتوحات الإسلامية أصبحت مدينة المرح عاصمة لإقليم برقه الإسلامية^(**) (22 هجري) فكانت مركزا سياسيا وعسكريا وتجاريا، بالإضافة إلى كونها مركزا زراعيا مهما، وقد زاد من أهميتها موقعها على طريق مصر- القيروان وفي سهل زراعي خصب، وفي التاريخ الحديث تأثرت مراكز العمران بقوة استعمارية تمثلت في الاستعمار الإيطالي فظهرت أول مخططات للمدن الليبية بوجه عام، وقامت بتشييد بعض المباني الزراعية والسكنية واستصلاح الأراضي الزراعية وتأسيس قرى زراعية مثل العويلية، وفرزوغه (عثمان الناجي 2003، ص 92)، وفي سنة 1963 تعرضت مدينة المرح لزلزال مدمر فقررت الحكومة الليبية آنذاك بناء مدينة جديدة على بعد خمس كيلو مترات غرب المدينة القديمة وهذه المدينة أول مدينة حديثة تبنى في ليبيا كمدن حداثق من الناحية التخطيطية تمتاز بسهولة الحركة في كل الاتجاهات.

وخلاصة القول، فإن العوامل الطبيعية والبشرية والتاريخية قد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للعمران والسكان.

توزيع العمران في المرح:

يعد العمران في منطقة المرح انعكاسا لظروف البيئة الجغرافية، ولا تزال العوامل الجغرافية تؤثر في حركة ونوعية العمران إذ يتجمع السكان ويمتد العمران دائما في المناطق السهلية والحوضية وحول موارد المياه وعند مواقع الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تتصف المحلات العمرانية في منطقة الدراسة بقلتها وتأثيرها على مسافات بعيدة وضآلة أحجامها بحكم اتساع المساحات الزراعية، ووجود بعض المناطق الحوضية والجبلية، وصغر حجم السكان وقلة كثافتهم وسوء توزيعهم، ويبلغ عدد المحلات العمرانية في منطقة الدراسة 20 محلة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات (جدول 1، والشكل 2) وتختلف في أحجامها وتصنيفها وتوزيعها من منطقة إلى أخرى حيث تقسم المحلات العمرانية في منطقة الدراسة إلى القطاعات الآتية:

- القطاع الشمالي: يضم عشر المحلات العمرانية في منطقة الدراسة بلغت نسبة المحلات الحضرية في القطاع أكثر من 14%، والريفية 7.6%، وبمجموع سكان 6.7% من جملة سكان منطقة الدراسة سنة 2006.
- القطاع الأوسط: يمثل مركز الثقل العمراني والسكاني بنسبة نصف عدد المحلات العمرانية وقرابة ثلاثة أرباع حجم السكان في منطقة الدراسة 72.4%، كما يستحوذ على 46% من عدد المحلات الريفية، وقرابة ثلاثة أخماس المحلات الحضرية بنسبة 57.1%.
- القطاع الجنوبي: ويضم 40% من جملة عدد المحلات العمرانية بمنطقة المرح وأكثر من خمس من حجم السكان 20.9% وبلغت نسبة المحلات الحضرية في القطاع 28.6%، والريفية 46.2%. يتباين متوسط التباعد المحلات العمرانية داخل القطاعات إذ يصل إلى 35 كم في القطاع الشمالي، ويرتفع إلى أكثر من 178 كم في القطاع الجنوبي.

(*) بارشي اسم يوناني قديم يطلق على فرع المرح

(**) اسم برقة يطلق كذلك على مدينة المرح وإقليم برقة الإسلامي يشمل المرح والبيضاء واجدايا

جدول (1) عدد المحلات العمرانية حسب القطاعات في منطقة المرح موزعة حسب حجم السكان 2006

القطاع	عدد المحلات العمرانية	%	عدد السكان	%
الشمالي (1)	2	10	7940	6.7
الأوسط (2)	10	50	86026	72.4
الجنوبي (3)	8	40	24892	20.9
المجموع	20	100	118858	100

يلاحظ أن التباعد يعكس درجة وكفاءة وكثافة استخدام الأرض، حيث يقل التباعد بين مراكز العمران في القرى ذات التربة الخصبة خصوصا في القطاع الأوسط حيث أدت جودة التربة مع وفرة المياه إلى زراعة معظم أراضي هذا القطاع، في حين يزيد التباعد في القطاع الجنوبي لانتشار التربة الجيرية والحجرية الضحلة وكثرة المناطق الجبلية، لهذا أدت عوامل التربة وتوفر المياه واستواء السطح نسبيا وامتداد الطرق إلى تزايد أحجام القرى وانخفاض تباعدها في القطاع الأوسط.

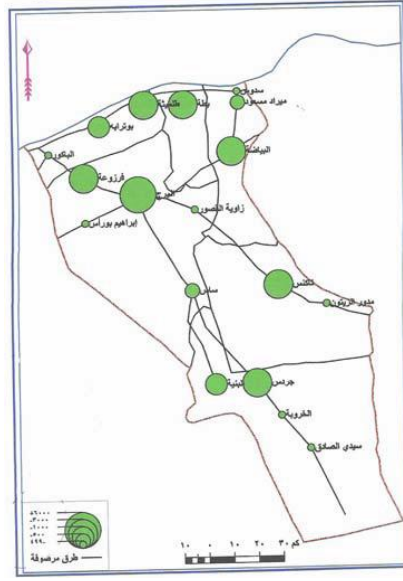
ونشير هنا إلى إن وجود مدينة المرح في القطاع الأوسط قللت من التباعد بحكم كبر حجمها السكاني والنسيج العمراني للمدينة عبارة عن نظم مدن الحداثق التي تعتمد فكرة تصميمها على إنشاء وحدات السكن المجاورة ومركز المدينة، وان تكون منافذ الاتصال ووسائل المواصلات ملائمة لحركة المرور (فوزي الأسدي، 1975، ص 512)، وتتمثل علاقات المدينة بريفها في أداء الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية، وتؤدي مدينة المرح دورها بوصفها عاصمة للإقليم، ويتضح مدى هذا الارتباط من ملاحظة الحركة على الطريق الرئيسي الممتد من شرق المنطقة إلى غربها ليربط المدن والقرى المختلفة وتوابعها ويقوم بخدمات الأراضي الزراعية، كذلك توجد بعض القرى التي تقوم بدور اقتصادي يتمثل في الأسواق الأسبوعية التي تنعقد في إحداها مما يؤدي إلى حركة من القرى والمدن المجاورة إليها.

(1) القطاع الشمالي يضم محلات، طلمينة، بوترابه

(2) القطاع الأوسط يضم فرزوعة، المرح، العويلية، بطه، اسطاطا، مراد مسعود، سدوس البيضاء، سيدي بوزيد، الباكور.

(3) القطاع الجنوبي تاكنس، مدار الزيتون، البنية، جردس الخروية، ساس، سيدي الصادق.

شكل (2) توزيع محلات العمران في منطقة المرح الكبرى حسب الحجم السكاني 2006



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: الأطلس الوطني لليبيا 1978، ونتائج التعداد العام للسكان 2006.

- أنماط العمران

من خلال الدراسة الميدانية يمكن أن نميز نمطين من العمران هما: العمران الريفي والعمران الحضري.

1- **العمران الريفي:** يغلب على المحلات العمرانية في منطقة المرح السمة الريفية فهي تضم 13 محلة ريفية، بنسبة 65% من جملة المحلات العمرانية في منطقة الدراسة طبقا للتقسيم الإداري للمحلات العمرانية لسنة 2002، ويبلغ متوسط تباعدها 61 كم، وتستحوذ على أكثر من ربع عدد السكان في منطقة المرح سنة 2006، وتحيط بها حيازات زراعية بنسبة 37.8 من إجمالي الحيازات الزراعية في المنطقة لعام 2007 (أمانة الزراعة.2008)، ويتزايد عدد المحلات الريفية وأحجامها السكانية في القطاعين الأوسط والجنوبي من منطقة الدراسة بأكثر من 95% من جملة عدد المحلات الريفية في الإقليم، ونحو 88% من جملة سكان الريف سنة 2006.

ويتخذ أغلب العمران الريفي إلى التجمع، وتتخذ كل منها شكلا خطيا على امتداد محاور الطرق بهدف تقديم الخدمات المختلفة للمارة على هذه الطرق من ناحية، وسهولة الاتصال بالمراكز الحضرية من ناحية أخرى، وأحسن الأمثلة لهذا النمط الخطي في منطقة المرح:

قرية فرزوغه: التي تقع على المدرج الأول للجبل الأخضر على ارتفاع 320 متر على طريق بنغازي المرح الرئيسي على مسافة 20 كم تقريبا غرب مدينة المرح الحضرية، ويعود تاريخ قيام فرزوغه كتجمع مستديم إلى الثلاثينيات من القرن العشرين عندما أقيمت في موضعها المباني العامة التي تشكل اليوم مركز التجمع، وفي عام 1968 قدمت مؤسسة دوكيساوس Doxaidis اليونانية المخطط العام لفرزوغه، وقد روعي في تطورها ونموها مساحات أخرى للتوسع، ومنذ ذلك الوقت قام العمران بفرزوغه متبعا الخطوط التوجيهية العريضة لمخططها العام، هذا ويدين تجمع فرزوغه بوجوده لوقوعه عند تقاطع طريق بنغازي المرح الرئيسي مع الطريق المؤدى إلى محلة الحمدة لتربط التجمع بمناطق الإيبار المجاورة لها، أما دوره الرئيسي فهو مركز الخدمات الخاص بمنطقة زراعية خصبة مع اعتماده على

مدينة المرح فيما يتعلق بالخدمات التي من درجة أعلى، يعتمد اقتصاد المنطقة على الخدمات و الزراعة وتربية الحيوانات بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبة مساحة الأراضي الزراعية بقرية فرزوغه 2% من جملة الأراضي الزراعية بمنطقة المرح سنة 2007، في حين أن حجمها السكاني يشكل 2.9% من جملة سكان الإقليم سنة 2006، وتعمل أغلبية القوة العاملة في قطاعات خدمات المجتمع والتجارة.

ويلاحظ من نمو تجمع فرزوغه من طريق بنغازي المرح الرئيسي، وعلى جانبي الطريق المؤدي إلى محلة الحمدة، ويتضح أيضا زيادة الأهمية الزراعية لقرية فرزوغه من خلال زراعة حوالي 2500 هكتار بالمحاصيل الشتوية، وتشكل مساحة زراعة الحبوب قرابة ثلاثة أضعاف مساحات الأراضي الزراعية في القرية (أمانة الزراعة، 2008)

وتشير بيانات مصلحة التخطيط أن مساحة الكتلة المبنية للقرية لم تتجاوز 16.1 هكتارا على الرغم من الامتداد الطولي للقرية والتي تمتد لمسافة 1.5 كيلو مترا تقع على الجانب الجنوبي لطريق بنغازي المرح الرئيسية، ومن ثم يمكن تحديد أنماط لاستخدامات الأرض بالقرية على النحو التالي (الجدول 2):

- تصل نسبة الاستخدام السكنى إلى 56.2% من مساحة قرية فرزوغه وفرضت طبيعة النمو العمراني الطولي للقرية وكبر المساحات الزراعية إلى تميز السكن بالتجمع داخل مخطط القرية، أما خارج المخطط العمراني يتميز السكن بالانتشار والتبعثر، ولذا يتخذ المسكن شكلين:

أحدهما مسكن شعبي حديث يتراوح مساحته ما بين 150 - 300 متر مربع ويتألف المسكن من أربع غرف ومرحاضين ومطبخ وسور لحماية المسكن، وموارد البناء تكون من حجر الأسمنت والبلوك الأبيض والأسقف من الخرسانة المسلحة لتتلاءم مع الظروف المناخية، والأخر يمثل المسكن الزراعي وأسس لخدمة المزارع والأرض الزراعية وتقدر مساحته بنحو 220 متر مربع بطابق واحد ومادة البناء من الطوب الأسمنتي.

- يمثل الاستخدام الخدمي المرتبة الثانية بنسبة 28.6% من جملة استخدامات الأرض بالقرية والذي يشمل عدد من المباني الإدارية والمنافع العامة تتبع اللجنة المحلية لفرزوغه ومشروع الفاتح الزراعي، فضلا عن الخدمات التعليمية والصحية والمتمثلة في ثلاثة مدارس ابتدائية ومدرستان للتعليم الإعدادي والمتوسط، ومدرسة ثانوية تخصصية، والقرية لا يوجد بها تعليمي جامعي ويذهب أبناؤها إلى كلية الآداب والعلوم جامعة قار يونس سابقا بالمرج، كما يوجد بالقرية وحدة صحية ومستشفى قروي (الدراسة الميدانية 2007)

- يشكل الاستخدام الصناعي المرتبة الثالثة بنسبة 5.6% من جملة الاستخدامات ويتمثل في مجموعة من الورش الصناعية الصغيرة ومطحن غلال صغير للمحاصيل الرعوية

- بقية النسب تتوزع على استخدامات أخرى مثل الطرق 4.9% والاستخدام التجاري 3.1% والملاعب والترفيه 1.2% من جملة استخدامات الأرض بقرية فرزوغه.

ويضاف إلى النمط العمراني الريفي الخطي يوجد نمط العمران المبعثر والمتباعد، والذي يختلف من جزء أخرى من منطقة الدراسة، ويتصف بارتفاع قيمة التباعده في القطاع الجنوبي 66.8 كم، وانخفاضها في القطاع الأوسط 17.6 كم ن كما يتصف بضالة حجمه السكاني وتتسم المحلات العمرانية بهذا القطاع بالسمة الريفية البدوية، فأحيانا تكون المساكن مبعثرة بصورة عشوائية

موجودة أساساً لغرض ممارسة سكانها تربية الحيوانات وزراعة المحاصيل الرعوية كما في المساكن المنتشرة جنوب تاكنس، وحول منطقة البنية وجرندس في الجنوب الشرقي من منطقة الدراسة، حيث تخدم هذه المساكن أراضي تقدر مساحتها بحوالي 75 ألف هكتار. وهناك نوع آخر من هذا النمط على شكل مساكن مبعثرة مخططة تقوم بخدمة الأراضي الزراعية ويتمثل ذلك في مشاريع الإسكان الزراعي مثل، مشروع الأوساط الزراعي الذي يحتوي على 200 مسكن زراعي، ومشروع 7 أكتوبر الزراعي شرق المرح الذي يحتوي على 500 مسكن، ومشروع ما يسمى سابقاً بالفاتح الزراعي ويحتوي على 600 مسكن زراعي، وينتشر هذا النوع من المساكن المنفردة انتشاراً واسعاً في القطاعين الأوسط والجنوبي، وتم إنشاؤها وفقاً لخطط التنمية الزراعية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

ومواد البناء المستخدمة من النوع الأول من هذا النمط (العشوائي) من الطوب الأسمنتي والأسقف من الصفيح أو الخشب، وهو متباين في مساحته وعدد الغرف، أما المسكن المخطط فمادة البناء المستخدمة فيه من البلوك الأسمنتي والأسقف الخرسانية بطابق واحد، ويتألف من ثلاثة غرف ومرحاضين ومطبخ وسقيفة ومساحته قرابة 250 متر مربع، وتمتاز هذه المساكن باختزالها لعنصر الوقت الذي يمكن أن يقطعه المزارع أو الفلاح من مقر سكنه إلى مزرعته، ومن عيوبه العزلة وارتفاع تكاليف ربطها بالمرافق العامة

جدول (2) توزيع استخدامات الأراضي في قرية فرزوعة عام 2007

نوع الاستخدام	المساحة بالهكتار	%
السكني	9.1	56.2
الخدمي	4.6	28.6
الصناعي	0.9	5.6
الطرق	0.8	4.9
التجاري	0.5	3.1
الملاعب والترفيه	0.2	1.2
المجموع	16.1	%100

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني المرح، التقرير النهائي لمخطط فرزوعة، بيانات غير منشورة 2007 ص 15 النسب من

حساب الباحث

2- العمران الحضري:

تتصف المراكز الحضرية بارتفاع متوسط التباعد بينهما مقارنة بالمراكز الريفية (69 كم)، وبإحجامها الكبيرة وتزايد أعداد سكانها إذ تشكل المحلات الحضرية 35% من جملة المحلات العمرانية في منطقة الدراسة، ونسبة سكان تصل إلى 80% من جملة سكان الإقليم عام 2006، وتباين نسبة السكان داخل المحلات الحضرية، فمدينة المرح أكبر مراكز العمران في الإقليم إذ يبلغ عدد سكانها 62894 نسمة تعادل أكثر من نصف سكان منطقة المرح، وأكثر من ثلاثة أخماس الحضر في الإقليم، إذ تتركز فيها منشآت البني التحتية الأساسية والمرافق مثل المياه والكهرباء والغاز والخدمات، ويمارس معظم السكان أنشطة الخدمات والتجارة والصناعة، ويمتد نفوذها

ليخدم المساحة المأهولة على امتداد مراكز العمران الحضري، والريفي بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها من خلال مجموعة من الطرق البرية، وارتبط قيام مدينة المرح بالنشاط الزراعي حيث بلغت نسبة الحيازات الزراعية التي تقع ضمن حدود مدينة المرح 70% من جملة الحيازات الزراعية في الإقليم (التعداد الزراعي لعام 1987، ص 57).

ويكون سكان محلات جردس وتاكس وبطة والبياضة 19.3% من إجمالي سكان منطقة الدراسة، على الرغم من أنهم يمثلون ربع المحلات العمرانية في الإقليم، وإذا كان قيام جردس وتاكس بالنشاط الرعوي والزراعي، فإن الزراعة والتجارة والنقل هم أساس نشأة ونمو محليتي البياضة وبطة، والسياحة أساس نشأة محلة طلميثة، إذ يلاحظ علاقة ارتباط بين نمو حجم الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي والنمو السكاني لهذه المدن بصفة عامة، حيث تزايد عددهم من 19158 نسمة عام 1984 إلى 30013 نسمة عام 2006، مقابل زيادة مساحة الأرض الزراعية من 53282 هكتار عام 1987 إلى 155734 هكتار 2006 (التعداد الزراعي، شعبية المرح، 2006)

لهذا فان النشاط الزراعي وملحقاته من أهم الأنشطة الاقتصادية بمنطقة المرح على الرغم من نسبة السكان العاملين في المحلات العمرانية الحضرية في قطاع الزراعة منخفضة مقارنة بقطاع الخدمات حيث بلغت نسبتهم 22.7%، 50% لكل منهما على الترتيب لعام 2006 (نتائج التعداد العام للسكان لعام 2006)

بوجه عام يأخذ العمران الحضري نمط العمران المخطط الحديث، وتعد مدينة المرح أكبر مركز حضري في منطقة المرح وأهمها، لهذا سوف تقتصر دراسة العمران الحضري في المنطقة على مدينة المرح باعتبارها حاضرة الإقليم وأكبر المحلات العمرانية من حيث حجم السكان وتجمع بين عدة وظائف اقتصادية، بالإضافة إلى توفر قدر كبير من البيانات عنها.

تطور مساحة مدينة المرح

تعد دراسة البعد التاريخي للمراكز العمرانية الحالية ضرورة ملحة لفهم الواقع الجغرافي والعمراني الحالي لها، ويظل التقديم التاريخي لهذه المراكز العمرانية أمراً ضرورياً لما له من أثر بالغ في تركيبها ونموها ووظائفها وتفاعلاتها، ومن خلال البعد التاريخي يمكن تتبع التطور التاريخي للمدن (جمال حمدان، 1980، ص 55)

فمدينة المرح مثل غيرها من المحلات العمرانية ظهرت في ظل ظروف تاريخية خاصة، و أن المكان الذي تقع فيه مدينة المرح يتمتع بإمكانات كبيرة لتنمية الزراعة حيث أسسها الإغريق في القرن الخامس قبل الميلاد وكان يطلق عليها اسم بارشي (●)، وعند الفتح الإسلامي (22هـ) أصبحت مدينة برقة (المرج) عاصمة لإقليم برقة الإسلامية، فكانت مركزاً تجارياً وسياسياً وعسكرياً بالإضافة إلى كونها مركزاً زراعياً مهماً، مما زاد من أهمية موقعها على طريق مصر - القيروان وفي سهل زراعي خصب، واستمر ازدهار المدينة حتى القرن الحادي عشر. ميلادي حيث أصبحت المدينة مهجورة تماماً (رجب الاثرم، 1990، ص ص 21-45)، وعندما استسلمت برقة للحكم التركي عام 1640 ميلادي أصبحت المرح مركزاً ثانوياً يتبع بنغازي، ويرجع تاريخ نهضة المدينة الحديثة إلى عام 1835 عندما أقيمت في موقعها قلعة نمت حولها بلدة صغيرة سميت بالمرج، وفي 21 فبراير 1963 تعرضت المرح لزلازل عنيف (صورة 1)، وعندما

(●) حرف اسم بارشي إلى اسم برقة وأصبح برقة الاسم الذي يطلق على مدينة المرح

قام خبراء تابعون للأمم المتحدة بحصر نتائج كارثة الزلزال أوصوا بنقل المدينة إلى موقع آخر فقررت الحكومة الليبية آنذاك بناء مدينة المرح الجديدة على بعد خمس كيلو مترات غرب المدينة القديمة تمتاز بسهولة الحركة في كل الاتجاهات على غرار نمط مدن الحدائق و استكمل بناء المدينة الجديدة عام 1973م (عثمان الناجي، 2003، ص ص 80 - 88).

احتلت المدينة المرتبة العاشرة من 48 مدينة تمثل مدن ليبيا حينذاك من حيث الحجم السكاني سنة 1973 (سعد القزيري، 1995، ص 446)، وتراجعت إلى المرتبة السابعة عشر من بين سائر المدن الليبية البالغ عددها 61 مدينة عام 2006. ومرد ذلك تفاوت مخصصات التنمية بين المدن من ناحية، بجانب اهتمام الدولة بأحادية التنمية الزراعية فقط بالمدينة من ناحية، والمتمثلة في التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية والمشاريع الزراعية.

وتكشف دراسة النمو العمراني عن الملامح الجغرافية للمدينة، حيث توضح نمط التوسع العمراني وكثافة مقدار الإضافات العمرانية خلال مراحل النمو، وتأثير الضوابط الجغرافية التي تقوى النمو العمراني وتؤثر في حركة واتجاه العمران مما أسهم في رسم خريطة عمرانية مستقبلية للنمو العمراني لمدينة المرح في ضوء تطور مساحة العمران فيها.

وبلغت مساحة مدينة المرح الجديدة 672 هكتار سنة 1973، وشغلت المدينة العمرانية خلال (1973 - 1976) سبعة أحياء عمرانية^(*)، أما خلال الفترة 1977 - 1993 شهدت المدينة طفرة عمرانية كبيرة، حيث أضافت المدينة العمرانية لرقعتها حوالي 882 هكتار خلال 16 عاما حققت المدينة خلال هذه الفترة المسحية نمو سنوي قدر (55.1 هكتار)، ويرجع ذلك إلى تخصيص أراضي بنيت عليها إحياء منطقة أ، ومنطقة ب، والمتوسطة، ومنطقة ك، وشقق الضمان، والشعبية الخضراء، شكلت ما يقرب 56.8% من جملة مساحة المدينة عام 1993 وشهدت هذه الفترة طفرة تعليمية تمثلت في كلية الآداب والعلوم (كلية التربية سابقا)، وكلية إعداد المعلمين كلية التربية حاليا)، والتوسع في الاستخدام الصناعي والتجاري أما الفترة 1994 - 2006 سجلت خلال المدينة أقل معدل للنمو العمراني لها، فبلغت المساحة المضافة لكتله المدينة حوالي 463 هكتار بمعدل نمو سنوي (408 هكتار)، شكلت ما يقرب 22.6% من جملة مساحة المدينة عام 2006 (التسجيل العقاري، المرح، 2006)

ومن الجدول (3) والشكل (4) الذي يوضح العلاقة ما بين مقدار الزيادة المساحية للمدينة للفترة (1980-2006) ورخص المباني المستخرجة في نفس الفترة، وتحليله يلاحظ ما يأتي:

- بلغ إجمالي الزيادة المساحية 654.46 هكتارا خلال الفترة (1980-2007) بمتوسط سنوي يصل إلى 26.1 هكتارا وزاد معدل النمو عن هذا المتوسط في فترتين زمنييتين الأولى (1986 - 1991) حيث وصل المعدل 52.42 هكتارا، والأخرى 2000 - 2006 حيث وصلت الزيادة الإضافية 38.41 هكتار، وانخفض معدل النمو عن المتوسط كذلك في فترتين زمنييتين الأولى (1980 - 1985) بلغ المتوسط السنوي للزيادة 20.38 هكتارا، والثانية (1992-2000) بنحو 12.30 هكتار على الترتيب.
- خلال الفترة المدروسة استخرجت أكثر من 12 ألف رخصة بناء بمدينة المرح أعلى نسبة بلغت 34% خلال الفترة 2000 - 2005 ويعزى ذلك إلى التطور في مشاريع التوسع العمراني وتخصيص أراضي للبناء، أما في أثناء فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته

(*) المحلات العمرانية حي المنطقة الرابعة، حي ال 500 حي ال 700، حي فلسطين، حي الشعبية الحمراء، حي 703، حي العلام

البلاد بصفة عامة بسبب ظروف الحصار الدولي وصلت نسبة الرخص المخصصة لإغراض البناء إلى ادني مستوياتها 14.3% خلال الفترة 1992 - 1999م.

- يبلغ متوسط الرخص المستخرجة سنويا 452.8 رخصة، اعلي متوسط بلغ 760.2 رخصة خلال الفترة الأخيرة 1986 و 1991 أي هناك ارتباط طردي بين عدد الرخص المستخرجة مع مقدار الزيادة المساحية أو الإضافة العمرانية لمدينة المرح.

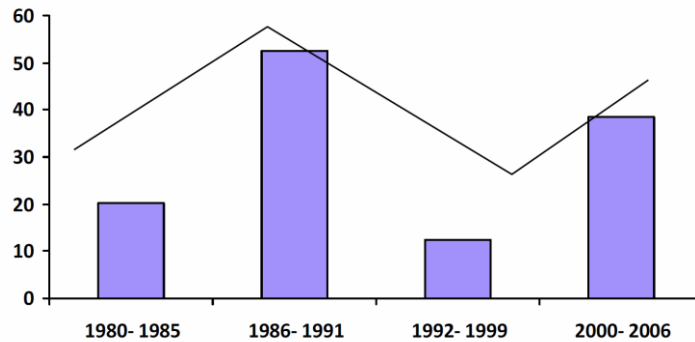
جدول (3) العلاقة بين مقدار الإضافة العمرانية ورخص المباني في مدينة المرح بين عامي 1980 - 2005

متوسط الرخصة / سنة	الرخص		المتوسط السنوي للزيادة هكتار / سنة	مقدار الزيادة أو الإضافة بالهكتار	الفترة الزمنية
	%	العدد			
582.4	24.1	2912	20.38	101.90	1985 - 1980
760.2	29.6	3801	52.42	262.1	1991 - 1986
188.7	14.3	1321	12.30	98.41	1999 - 1992
599.6	32	4193	38.41	192.05	2007 - 2000
452.8	100	12227	26.1	654.46	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على:

بيانات الهيئة العامة للإسكان والمرافق، المرح، بيانات غير منشورة، 2006

شكل (4) المتوسط السنوي للإضافة العمرانية ورخصة البناء في مدينة المرح 1980-2006:



يمكن إرجاع النمو العمراني لمدينة المرح لعدة أسباب طبيعية وبشرية، فتتميز المدينة بموقعها الجغرافي المتميز حيث نشأة المدينة في منطقة سهلية وتربة خصبة وعلى خطوط كتور متقاربة تقريبا مع وفرة الأمطار الشتوية أكثر 400 ملم/ سنويا، أسهم كل ذلك في تطور مشاريع التنمية العمرانية والزراعية في المدينة. أما الأسباب البشرية فمتعددة أهمها: العامل الإداري حيث تمثل المدينة العاصمة الإدارية لإقليم المرح فكان لهذا الموقع أثر واضح في نمو المدينة، وتركز الخدمات الإدارية والاجتماعية المختلفة فجذبت السكان إليها، ثم كان لإنشاء مجموعة من المصانع مثل مصنع الصوف ومصنع الغزل والنسيج وصناعة البطاطين ومصنع الأحذية، بالإضافة إلى كثرة الورش الصناعية الأثر الواضح في جذب الأيدي العاملة وإنعاش المدينة اقتصاديا ومن ثم توسعها عمرانيا، بالإضافة إلى امتلاك المدينة لشبكة من الطرق التي تربط بين محلاتها العمرانية والاقتصادية المختلفة، حيث إن العلاقة بين العمران والطرق لا تقف عند حد معين وإنما تستمر في مراحل تطويرية بمعنى زيادة في النمو العمراني يقابلها زيادة في طول شبكة الطرق كي تتناسب خدماتها الاقتصادية

والاجتماعية مع مقدار النمو (غانم سلطان، 1986، ص 29) من أهم هذه الطرق الطريق الرئيسي الممتد شمال المدينة الذي يعتبر جزء من الطريق الدولي بنغازي - المرح، كذلك الطرق الزراعية التي تربط بين مدينة المرح من ناحية والمحلات العمرانية في جردس وتاكنس وبطه، و ربطت هذا الطريق المدينة بمحور مواصلات ساعد على تطور التنمية الاقتصادية والعمرانية فيها.

صورة (1) سقوط المنازل أثر زلزال المرح 1963

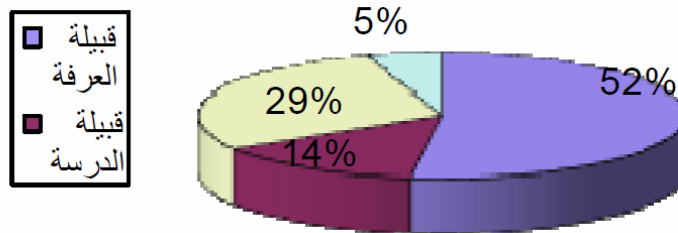


ومن خلال الدراسة الميدانية ظهرت العديد من الأسباب التي دفعت السكان إلى السكن أو البناء في مدينة المرح كما يوضحها الجدول (5) على النحو الآتي:

- اظهر أكثر من ثلث العينة (34.5%) أن السبب الرئيسي للسكن في المدينة لأسباب طبيعية تمثل في تخصيصه بعد زلزال المرح عام 1963

- العامل القبلي جاء في المرتبة الثانية بقرابة ربع العينة (24.2%) وبخصوص هذا العامل تشير نتائج الدراسة الميدانية أن مدينة المرح معظم سكانها من قبائل العرفه 52%، العبيد 25%، الدراسة 14% وبقية النسبة تتوزع على القبائل الأخرى الشكل (5)

شكل (6) توزيع القبائل التي تقطن مدينة المرح عام 2007



- في حين ارجع أكثر من 15% من حجم العينة السكن في المدينة لتوفر الخدمات الاجتماعية فمدينة المرح تمثل مركز الثقل الخدمي في الإقليم حيث يوجد بها أكبر المؤسسات التعليمية المتمثلة في كليتي الآداب وإعداد المعلمين بالإضافة إلى المعهد العالي للعلوم الصحية، كما يوجد بالمدينة أكبر الخدمات الصحية المتمثلة في مستشفى المرح.

- بقية النسبة تتوزع على إمكانية الوصول وأسباب اقتصادية، وارث وعوامل أخرى 7.5%، 7.3%، 5.8%، 5.2% على الترتيب.

جدول (5) التوزيع النسبي لأسباب السكن في مدينة المرح

%	التكرار	سبب السكن في المدينة
34.5	207	تخصيص بعد الزلزال
24.2	145	العامل القبلي
15.5	93	الخدمات الاجتماعية
7.5	45	سهولة الوصول والاتصال
7.3	44	عوامل اقتصادية
5.8	35	ارث
5.2	31	أسباب أخرى

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية

جدول (6) التوزيع النسبي لاستخدامات الأرض بمدينة المرح وتوزيعها حسب اتجاه المحلات العمرانية عام 2007

% الاستخدام داخل اتجاهات محلات المدينة**				% المساحة بالمهكتار	نوع الاستخدام
غربي	جنوبي	شرقي	شمالي		
60	59	58	60	69	سكني
12.1	8.1	8.2	7.8	9.0	صناعي
7.1	11.1	6.5	10.1	7.4	خدمي
7.0	7.0	6.9	7.9	7.1	طرق وشوارع
4.5	3.8	5.6	5.4	3.8	تجاري
7.0	5.9	8.8	5.8	2.1	ترفيهي
2.3	5.1	6.0	3.0	1.6	أخرى
100	100	100	100	100	المجموع

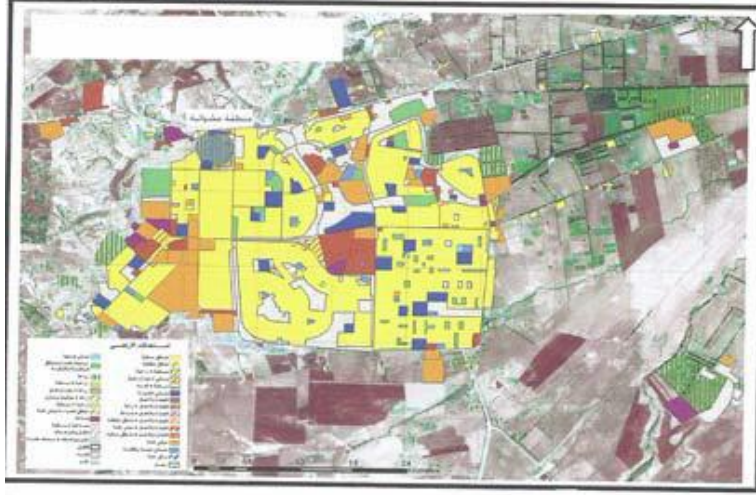
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مصلحة التخطيط العمراني الهيئة العامة للإسكان والمرافق، المرح، بيانات غير مشورة 2007
** الدراسة الميدانية.

- احتلت الاستخدامات الخدمية (*) المركز الثالث 7.4 % من جملة استخدامات الكتلة العمرانية بالمدينة، حيث ترتفع نسبة هذا الاستخدام في محلة المرح الجنوبية والشمالية 11.1 %، 10.1 % على الترتيب من جملة مساحة الكتلة العمرانية الخدمية بالمدينة عام 2007.

(*) الخدمات يقصد بها المركز الإداري، والخدمات التعليمية والصحية والدينية

- جاء في المركز الرابع استخدام الطرق والشوارع بنسبة 7.1% وترتفع في الاتجاه الشمالي إلى 7.9%، لوجود الطريق الرئيسي المرح - بنغازي
- المرتبة الخامسة يقع تحت سيطرة الاستخدام التجاري 3.8% من جملة استخدامات الأرض بالمدينة، حيث ترتفع عن المتوسط في محلات المرح الشرقية والشمالية والغربية 5.6%، 5.4%، 4.5% على الترتيب لوجود تجمعات تجارية مثل السوق السياحي بالمرج الشمالي، والتجمع التجاري بسوق الجمهورية بين الشمالي والجنوبي، وسوق فلسطين بالمرج الشرقية، والمجمع التجاري وسوق الخضار بالمرج الغربية.
- بقية النسب تتوزع على الاستخدام الترفيهي واستخدامات أخرى بنسبة 2.1%، 1.6% على الترتيب، وترتفع نسبة الاستخدام الترفيهي في محلة المرح الشرقية لتصل إلى 8.8% من جملة الاستخدامات لوجود نادي المرح الرياضي.

شكل (7) استخدامات الأرض في منطقة المرح عام 2008



المصدر: صورة جوية للمدينة من موقع www.wikimapia.org

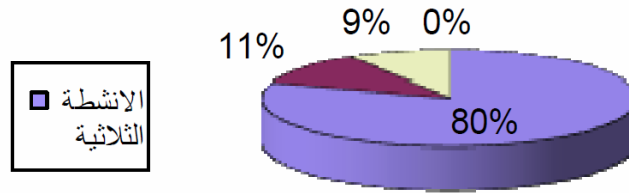
إضافات من الدراسة الميدانية 2008

- بصفة عامة يقوم النسيج العمراني للمدينة على نظام مدن الحدائق التي تعتمد فكرة تصميمها على إنشاء وحدات السكن وفق (نظام المجاورات)، ومركز المدينة، وان تكون منافذ الاتصال ووسائل المواصلات ملائمة لحركة المرور (فوزي الأسدي، 1975، ص 512) وبلغ متوسط الكثافة السكانية الإجمالية لمدينة المرح 118 شخص/ كم² عام 2007، كما يلاحظ وجود تباين في توزيع السكان على المحلات العمرانية حيث ترتفع الكثافة السكانية في محلة المرح الجنوبية 150 - 250 شخص/ كم² وقل كثافة توجد في محلة المرح الغربية اقل من 100 شخص / كيلو متر مربع، هذه الكثافة لا تعبر عن الحقيقة حيث تحتوي مدينة المرح على مساحات كبيرة غير سكنية تبلغ حوالي 25% مثل موقع كلية الآداب والعلوم، والمجمع الإداري، وبعض المواقع العسكرية (مصلحة التخطيط العمراني المرح، بيانات غير منشورة، 2007).

- الخصائص الاقتصادية للسكان بمدينة المرح:

قبل الحديث عن هذه الخصائص نشير إن عدد المنشآت الاقتصادية بمدينة المرح طبقا لبيانات قطاعات اللجنة الإدارية لمنطقة المرح وصل إلى 3180 منشأة، تشكل 5.3% من جملة المنشآت الاقتصادية في الجماهيرية، و85% من جملة المنشآت الاقتصادية في منطقة المرح عام 2006 (مجلس التخطيط، شعبية المرح، 2006)، منها أرباع أخماس تعمل في الأنشطة الثلاثية وأكثر من العشر. قليلا تعمل في الأنشطة الثانوية، نحو 9% تعمل في الأنشطة الأولية طبقا لنتائج تعداد عام 2006، الشكل (9)

شكل (9) توزيع النسبي للمنشآت حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية بمدينة المرح عام 2006



يلاحظ من الشكل السابق أن الطابع السائد للمنشآت الاقتصادية هو الطابع الخدمي، يدل هذا المؤشر كذلك على إن العاملين في المنشآت الاقتصادية يرتفع في قطاع الأنشطة الثلاثية، وبذلك تتماشى مدينة المرح مع الإقليم في ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات حيث بلغت 49.8% في المنطقة و80.5% في مدينة المرح من جملة العاملين اقتصاديا عام 2006 والجدول (7) يوضح التطور النسبي في إعداد المنشآت والعاملين اقتصاديا بمدينة المرح للفترة 1984-2006.

جدول (7) توزيع المنشآت والعاملين بها حسب الأنشطة الاقتصادية بمدينة المرح للفترة 1984-2006

النشاط الاقتصادي	2006				1984			
	عاملين		منشآت		عاملين		منشآت	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الأولى	396	1.9	255	9.0	49	0.3	45	1.9
الثانوي	3714	17.6	350	11.0	3893	24.4	469	20.3
الثلاثي	16960	80.5	2575	80.0	11986	75.3	1797	77.8
المجموع	21070	100	3180	100	15928	100	2311	100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على:

- نتائج التعداد والعام للسكان لعام 1984، 2005

- مجلس التخطيط، مجلس المرح، بيانات غير منشورة، 2006

كما يلاحظ من الجدول السابق أن أعداد المنشآت الاقتصادية تزايدت في القطاع الأولي والثلاثي وتناقضت في قطاع الأنشطة الثانوية المتمثلة في الصناعات التحويلية ويرجع ذلك إلى تخصيص بعض المصانع وتمليكها وتحويل بعض العاملين إلى قطاع الخدمات وتشير نتائج حصر العاملين والمنشآت الاقتصادية بمدينة المرح عام 2006 إلى أن الذكور يمثلون قوة العمل الرئيسية بالمدينة

وإن تناقصت مساهمتهم من 87.1 % عام 1984 إلى 80% عام 2006، ويعزي ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي عند الإناث حيث انخفضت نسبة الأمية عند الإناث من 79% عام 1973 إلى 30.7 عام 2006 (التعداد العام للسكان لعام 2006).

● بدائل نمو مدينة المرح:

لا شك إن التنمية العمرانية هي التعبير الملموس عن التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، وينعكس ذلك على الحيز المكاني الذي تشغله، لذا فالتنمية الاقتصادية تعمل على تنمية المناطق المتردية اقتصاديا بجانب التنمية العمرانية.

في ظل الزيادة السكانية تعاني المدينة من مشكلة سوء توزيع الخدمات، بالإضافة إلى تدني مستوى أداء بعضها وتداخل الاستخدامات للأراضي، الأمر الذي تسبب في حدوث اختناقات مرورية، كما توجد مشكلة النمو العشوائي للمباني أو المساكن خصوصا في مناطق الفضاء، واهم مشكلة تواجه نمو المدينة محدودية نموها في المستقبل بسبب وقوع مخطط المدينة وسط أراضي زراعية تقع تحت سيطرة اجتماعية معينة.

لذلك اتجهت الجهات المعنية بدراسة بدائل نمو المدينة من خلال اقتطاع الأراضي الزراعية وتخصيصها لل عمران، ويلاحظ من الصورة (2) الذي يوضح فيه البديل الأول لنمو المدينة في المستقبل، وهو يهدف برفع كثافة العمران المستقبلي بصورة جوهريّة مع حصر توسع المدينة في الأراضي جنوب طريق بنغازي - البيضاء. أما البديل الثاني فيقضى بتوسع المدينة في الأراضي المتاحة شمال الطريق أيضا على أن يتم بعد ذلك امتداد العمران إلى كافة الأراضي المتاحة جنوبيه مع إمكان الأخذ بكثافات سكنية ادني من تلك للبديل الأول بالنسبة للعمران الجديد.

ومن وجهة البنية الحضرية اعتبر البديل الأول أفضل من الثاني لأنه يجعل من الطريق العام الحد الشمالي للمدينة ويحول بالتالي دون انشطار المنطقة الحضرية، ولكن من الناحية الأخرى كان يتصف بعيب أساسي يتمثل في انه يقضي بتغيير طابع المدينة تغييرا جذريا وترتفع الكثافات السكنية والسكانية مما يتعارض مع الأوضاع القائمة، وقد أدى هذا إلى تفضيل البديل الثاني باعتباره الحل المنشود للمشكلة لأنه سيحافظ على نمط استخدامات الأرض الحضرية بوصفها نظام مدن الحدائق (Saad Kezeiri, 1987, p 137)، كما انه يمكن من التغلب على أية مشكلة بنيوية ناتجة من مرور الطريق العام عبر المنطقة الحضرية باتخاذ التدابير المناسبة مثل التقاطعات المنفصلة وما إليه في المستقبل.

ويهدف مشروع المخطط الشمالي بمدينة المرح إلى بناء مدينة متكاملة على مساحة 1200 هكتار لا تزيد ارتفاع مبانيها عن أربعة أدوار ويتألف من 2500 وحدة سكنية، تتخللها مساحات خضراء لا تقل 20-25% من المساحة الكلية المخصصة لإنشاء المدينة تحتوي على كافة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

علاقة العمران بالتنمية الاقتصادية:

من الواضح أن البيئة الطبيعية والأوضاع البشرية تركت أثارها على العمران سواء من حيث أنماطه وأحجامه وتوزيع سكانه ومحلاته، وبالتالي فان اختيار مواقع ومواضع مخططات المدن والقرى المزمع إقامتها في المستقبل، يجب أن يؤخذ فيه بعين الاعتبار هذه الظروف، بحيث لا تفرض نظم أخرى من بيئات مختلفة، حتى وإن حقق ذلك بعض المزايا في مجال الخدمات أو الاقتصاد في التكليف لأن ذلك في النهاية سيؤدى إلى حدوث مشكلات أخرى تتصل بالعلاقة بين مناطق السكن والأرض الزراعية، لان طبيعة المنطقة

زراعية حيث أدى التوسع العمراني إلى اقتطاع مساحات من الأراضي الزراعية قدرت بنحو 3000 هكتار خلال الفترة 1990-2013، نظرا لوقوع هذه الأراضي الزراعية في فئة اجتماعية معينة أدى إلى ارتفاع قيمة التعويضات من اجل استغلال هذه الأراضي لل عمران قدرت بنحو 10.980.950 مليون د.ل خلال الفترة (2000-2006) (*)

وعلى ذلك فإنه عند وضع خطط التنمية الاقتصادية في منطقة المرح لإقامة مخططات جديدة في إقليم الدراسة فان التخطيط العمراني لهذه المناطق يمكن أن يقوم على:

- اختيار مواضع المخططات العمرانية في أماكن لا تؤثر على مساحة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن والقرى الموجودة بمنطقة الدراسة ويكون ذلك في مواضع فوق منسوب أقل من 200 متر.
- أحجام وتباعد القرى لابد إن تتناسب مع زيادة السكان وكثافتهم، لان أغلب فشل المخططات العمرانية في ليبيا بوجه عام يرجع إلى سوء تقدير نمو السكان وتوزيعهم، وفي عدم معرفة إمكانات نمو المدن والقرى على مستوى الإقليم حيث إن واضعي المخططات لم ينظروا إلى العلاقات المكانية والإمكانات الاقتصادية (سعد القزيري، 1995، ص 435).
- مركزية التخطيط يؤثر على استخدامات الأرض والأنشطة الاقتصادية، لهذا لابد أن يكون التخطيط محليا يراعى العلاقة بين البيئة والواقعية والأنشطة الاقتصادية القائمة.
- مواد البناء والأعمال الهندسية البنائية لابد أن تتلاءم مع الظروف الطبيعية وتستمد من البيئة المحلية لان الحجر الجيري يسهل الحصول عليه في منطقة الدراسة.
- التوسع العمراني يجب أن يكون في المناطق الساحلية لأنها تنخفض فيها مساحة الأرض الزراعية على مستوى منطقة الدراسة، لان المشكلة التي تواجه العمران ونموه في الإقليم هي الأرض الزراعية.
- يجب المحافظة على مشروعات التنمية الزراعية من أجل الاستفادة منها في عمليات توطين السكان، حيث أدى فشل بعض المشاريع الزراعية مثل مشروع الخروبة وجنوب تاكنس وسيدي ارحومه إلى انتقال السكان إلى المدن الحضرية خاصة مدينة المرح.
- الاهتمام بالطرق الزراعية والفرعية ورصف الطرق الترابية تسهل من عملية الوصول والاتصال بين الفروع والمحلات العمرانية.

(*) تقارير عن لجنة التعويضات عن المنافع العامة والأراضي الزراعية منطقة المرح عام 2007

صورة (2) البديل الأول (المخطط الشمالي) لنمو مدينة المرج 2010



المصدر: مرئية فضائية لمدينة المرج LAND SAT، يناير 2008.

قائمة المصادر والمرجع

- 1- أماني عطية أحمد (2007)، التنمية العمرانية لمدينة شبين الكوم (1980-2020)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية.
- 2- جمال حمدان (1980)، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، القاهرة.
- 3- سعد ملطي قسطندي (1975)، مناخ إقليم المرج، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع، جامعة بنغازي.
- 4- سعد القزيري، الهادي بولقمة، تحرير: 1995، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سرت.
- 5- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2008)، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2007.
- 6- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2007)، التعداد العام للسكان لسنة 2006، طرابلس.
- 7- رجب الإثرم (1982)، تاريخ برقة السياسي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
- 8- مدحت محمد جمال (2007)، إمكانات التنمية في حوض بحيرة ناصر "دراسة جغرافية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قنا، جامعة وادي النيل.
- 9- محمد المبروك المهدي (1990)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
- 10- غانم سلطان مرزوق (1986)، تطور العمران في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
- 11- عثمان الناجي عثمان (2003) النمو السكاني في منطقة المرج، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة قار يونس.
- 12- Doxiadis association international، Benghazi region subregion batatdiyot of Benghazi. (Athens; 1979) rep ،no. 5 ،vol 2 ،p. 15.
- 13- Mukhtar Buru (1968) ،soil Analysis and its Relations to use in El-merj plain ، vol 2 ، Bulletin of the faulty of Arts ،Benghazi.
- 14- UNISCO (1995) ،statistieal year book paris.